

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً
أما بعد

أجدد لأستاذتنا الأستاذة الدكتورة الفاضلة: ساره محمود وافر الشكر
وجزيل الثناء والاحترام والتقدير على طيب تعاملها وكرم أخلاقها
وتواضعها وقربها من الجميع وبذلها العلم والمصابرة والتواصي به وإني
قبل أن أقدم نقدي المتواضع لهذه الجزئية من البحث لأقدم عذري بين يدي
ذلك إذ أن مثل هذه البحوث العلمية المحكمة لا تنشر إلا بعد تعديل
وتمحيص وتنقيح بين يدي مختصين دكاترة مؤهلين سبق علمهم وأشرفوا
على ربما مئات البحوث العلمية فكيف لمثلي أن ينقد أو يعقب أو يوجه
حينئذ!

وحسبي أنني أنا المستفيد الأول والأخير من الاطلاع على مثل تلك
البحوث والوقوف عليها والتعلم ممن سبقنا والله أسأل أن يكتب التوفيق
والسداد للدكتورة ساره محمود ولجميع زملائها الذين نتعلم على أيديهم في
المقررات الأخرى كما أسأله أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا أنه
خير مسؤول وأكرم مأمول.

وستتضمن هذه الورقة البحثية بحسب التكليف على توثيق مراجع علمية
لدراسات مقترحة نوجزها في الآتي:

فابدأ مستعيناً بالله عز وجل:

المسألة الأولى: توثيق المراجع التي تضمنت مؤلفاً واحداً:

فأشير إلى أن الدراسة المعنونة بـ(إبرام العقد الإلكتروني) قدمها الباحث
بلقاسم حامدي لجامعة الحاج لخضر باتنة في جمهورية الجزائر وكذلك
الدراسة المعنونة بـ(طرق الإثبات في القضاء التجاري وتطبيقاتها في
المحاكم التجارية في المملكة العربية السعودية) قدمها الباحث أحمد بن
صالح العبودي لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض قد

تضمنتا هاتين الدراستين على أربع مراجع علمية في متن البحث لمؤلف واحد وهذه المراجع هي:

١. التوقيع الإلكتروني، ط: الدار الجامعية: ٢٠١٠م.
٢. حجية البريد الإلكتروني في الإثبات، ط: دار الفكر الجامعي: ٢٠٠٨م.
٣. حماية المستهلك في المعاملات الالكترونية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٧م.
٤. أمن مراسلات البريد الإلكتروني، ط، الدار الجامعية: ٢٠٠٨م.

وجميعها للباحث خالد ممدوح إبراهيم.

أما بالنسبة للمراجع الأجنبية فقد تضمنت الدراسة المعنونة بـ(إبرام العقد الالكتروني) قد تضمنت على مراجع أجنبية جميعها للتوجيهات الأوربية وهي كالتالي:

١. التوجيه الأوربي رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٨ الصادر عن المجلس الأوربي الخاص بالتجارة الالكترونية وملتقى دا فوس لسنة ٢٠٠٢.
٢. التوجيه الأوربي رقم ٢٠٠٠/٣١ الصادر بتاريخ ٨ جويلية لسنة ٢٠٠٠ الخاص بالجوانب القانونية لمجتمع المعلومات فيما يتعلق بالتجارة الالكترونية بين دول الاتحاد.

المسألة الثانية: توثيق المراجع التي تضمنت أكثر من مؤلف:

فأشير إلى أن الدراسة المعنونة بـ(إبرام العقد الإلكتروني) وكذلك الدراسة المعنونة بـ(طرق الإثبات في القضاء التجاري وتطبيقاتها في المحاكم التجارية في المملكة العربية السعودية) قد تضمنتا على مرجعين علميين في متن البحث لمؤلفين وهذه المراجع هي:

١. التوقيع الإلكتروني وأثره في إثبات الحقوق والالتزامات بين الشريعة الإسلامية والنظم والقواعد العلمية، إبراهيم بن شايح العقيل وسليمان بن محمد بن الشد، ورقة عمل مقدمة في ندوة التوقيع الإلكتروني، والمنعقدة في الرباط المملكة المغربية في جوان ٢٠٠٦م، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، ٢٠٠٨م.

٢. أصول الإثبات في المواد المدنية والتجارية، همام محمود زهران، ونبيل إبراهيم سعد ط: دار الجامعة الجديدة للنشر: ٢٠٠٢م.

ما يتعلق بالمراجع الأجنبية التي تضمنت أكثر من مؤلف فبا النظر إلى تخصصي الذي يميل إلى الشأن الشرعي القضائي أو القانون الذي يستمد كذلك قواعده من الشريعة الإسلامية فإن معظم المراجع أو جلها هي مراجع شرعية أو قانونية تستمد قواعدها من الأصول الشرعية والقواعد الشرعية ما يجعل الاستعانة بنوع من المراجع الأجنبية لمثل هذا النوع من الدراسات والبحوث المتعلقة بالشأن الشرعي والقضائي بصفة خاصة أمر قد يكون متعذر لذا فلم أجد في جميع البحوث والدراسات التي استعنت بها في هذه المرحلة وهي مرحلة دراسة الدكتوراة مراجع أجنبية تضمنت أكثر من مؤلف.